أنباء لبنانية

ملف السلاح بين المقايضة بانسحاب إسرائيلي أو تسليمه دون شرط تفادياً للعواقب العسكرية والحصار الاقتصادي

بري بحث مع بدر الخرافي تعزيز العلاقات الكويتية ـ اللبنانية

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

يتقدم ملف سلاح «حزب الله» ونزعه خارج جنوب الليطاني في الداخل اللبناني بقوة، بعد طرح رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الأمر بمجالسه في قصر بعبدا، وإبدائه الرغبة في حوار مباشر مع «الحزب» في هذا الخصوص، توازيا مع قيام رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وبالتنسيق الكامل مع رئيس الجمهورية بالعمل في هذا السياق مع قادة الحزب.

وعلى خط مقابل، ربط عدد من نواب الحزب تسليم السلاح، والمقصود به في مرحلة أولى السلاح الثقيل من صواريخ باليستية وغيرها، بانسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية، معتبرين السلاح «ورقة قوة» في المفاوضات، وإن كان الجميع يتفق على عدم إمكانية استعمال هذا السلاح لتهديد إسرائيل، خشية تداعيات فرضتها الحرب الإسرائيلية الأخيرة الموسعة على «الحزب» وتاليا لبنان اعتبارا من 20 سبتمبر الماضي.

في المحصلة، موضوع نزع سلاح «الحزب» يتقدم بقوة في هذه الفترة، سعيا من القيادة السياسية اللبنانية إلى إخراج البلاد من عنق التهديدات العسكرية الإسرائيلية والضائقة الاقتصادية، ذلك أن الولايات المتحدة والدول الكبرى، تربط تقديم المساعدات وإطلاق عملية إعادة الإعمار، بنزع كل سلاح خارج إطار الشرعية اللبنانية، واعتبارها أن في ذلك إزالة لأي تهديد من الداخل اللبناني بتعريض أمن إسرائيل للخطر، وتاليا نزع فتيل نشوب حرب جديدة أخرى.

وبين سعي السلطة السياسية الرسمية اللبنانية إلى معالجة ملف شائك استعصى تطبيقه

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مستقبلا بدر ناصر الخرافي في عين التينة (محمود الطويل)

في 1992 يوم تم نزع سلاح كل الميليشيات وفي طليعتها تلك المسيحية المتمثلة في«القوات اللبنانية»، واستمر سلاح «الحزب» وحلفائه الدائرين في فلكه وفي فلك محور ايران والنظام السوري السابق.. وبين رغبة «حزب الله» في تقديم عروض تناسبه، تعيش البلاد أزمة خانقة لا سبيل إلى الخروج منها الا بتجاوب الحزب طوعا، تفاديا لإغراق البلاد في مزيد من الحصار المالي والتهديد العسكري، بما يؤدي إلى تقويض الأمن وضرب الموسم السياحي الصيفي، وإحداث إرباك في غير أوانه، ووقف النزف الداخلي بعد «حرب الإسناد» في 8 أكتوبر 2023، والذي تفاقم مع توسيع إسرائيل الحرب، واستمرار ضرباتها في كل المناطق بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024.

رئيس الجمهورية حرك المياه الراكدة، وان كان البعض، وخصوصا حزب «القوات اللبنانية»، يعتبر خطواته أقل من المعول عليه، عبر انتقادات مبطنة وأخرى علنية من «القوات». ويسير رئيس الجمهورية بين النقاط، تجنبا لأزمة داخلية جراء عدم تجاوب «حزب الله»، ويدرك في الوقت عينه أنه لا يملك ترف الوقت، في ضوء الضغوط الدولية، وفي طليعتها الأميركية.

وقالت مصادر نيابية بارزة لـ «الأنباء»: «تقاطعت مواقف عدة على أمر مفصلي، وهو أن موضوع السلاح قد وضع على نار حامية. وفيما نقل عن مسؤولين في «حزب الله» بتصريحات تلفزيونية وغيرها الاستعداد لبحث موضوع السلاح بشكل جدي، كشف رئيس الحكومة عن أن الملف سيكون على طاولة مجلس الوزراء قريبا وربما الأسبوع المقبل أو الذي يليه». وأضافت المصادر: «إلى جانب التطورات الإقليمية قد تكونت قناعة سواء لدى الرئيس عون أو «الحزب» أن معالجة ملف السلاح لا تتم إلا بالتفاهم، ولا أحد يريد الذهاب إلى الصدام، مع التركيز على ربط إنهاء الأمر بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، خصوصا المواقع الخمسة التي تتمسك القوات الإسرائيلية باحتلالها».

وسجلت المراجع اللبنانية غياب أي دور للجنة الإشراف على وقف إطلاق النار برئاسة الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز، واستمرار الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات في حركة تصاعدية، مشيرة إلى أن الجيش وضع يده على نحو 600 مركز لحزب الله، غالبيتها شمال الليطاني وبعضها مخازن أسلحة استراتيجية. كما كشف الجيش على الموقع الذي تحدثت عنه إسرائيل جنوب بيروت (في الشويفات)، وتبين أنه خال من أي سلاح، وهو مبنى مهدم تعمل الجرافات على إزالة الركام منه.

على صعيد الإصلاح، شكلت دعوة رئيس مجلس النواب اللجان النيابية المشتركة إلى اجتماع يوم الأربعاء المقبل لبحث وإقرار موضوع السرية المصرفية وهيكلة المصارف، بمثابة إمساك العصا من وسطها، فهي تؤكد السير بالإصلاحات من دون إقرارها، قبل معرفة إلى ما ستؤدي محادثات الوفد الوزاري مع صندوق النقد الدولي في 21 الجاري. والفكرة أنه فيما لو أقرت اللجان المشروعين لن يكون في وسع المجلس النيابي إقرار الإصلاحات قبل الاجتماع مع الصندوق، وفي الوقت عينه فهو يعطي الإشارة بالتعبير عن حسن النية نحو إنجاز الإصلاحات المطلوبة من الصندوق والمؤسسات الدولية، والتي تعتبر الخطوة أحد أبرز الشروط المطلوب تحقيقها قبل أي تعاون مع الدولة اللبنانية، أو تقديم مساعدات تفتح باب الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني كضرورة للنهوض.

وقد استقبل الرئيس نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، بدر ناصر الخرافي، حيث تم عرض الأوضاع العامة والعلاقات اللبنانية ـ الكويتية وسبل تعزيزها في شتى المجالات، حسبما قالت الوكالة الوطنية للإعلام.

وفي نشاط رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، فقد عرض مع النائب اللواء أشرف ريفي حاجات منطقة الشمال، وضرورة تشغيل المرافق المعلقة في المحافظة، بهدف تأمين فرص عمل للمواطنين والحد من ظاهرة «زوارق الموت» والمغامرات الخطرة.

وأمام وفد من «كتلة الاعتدال الوطني»، ضم النواب: سجيع عطية ومحمد سليمان ووليد البعريني وأحمد الخير وعبدالعزيز الصمد وأحمد رستم، أكد رئيس الجمهورية ان الانتخابات البلدية ستجرى في مواعيدها، مشيدا بالتعاون المطلق مع رئيس مجلس الوزراء د.نواف سلام «والتناغم والتفاعل الكبير في موضوع التعيينات والقوانين والمراسيم التي ستصدر في إطار من الشراكة التي لم نشهد لها مثيلا في السابق». أما عن سلاح حزب الله، فلفت الرئيس عون «إلى أن الحزب أبدى الكثير من الليونة والمرونة في مسألة التعاون وفق خطة زمنية معينة». وقال إنه «متفائل بأن الإيجابية لدى الحزب يجب مقابلتها بإيجابية أيضا، وبتفهم للواقع الجديد الذي يعيشه البلد».

أنباء مصرية

وزير الخارجية يؤكد رفض مصر الكامل للعدوان الإسرائيلي على غزة ومنع نفاذ المساعدات

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد وزير الخارجية والهجرة بدر عبدالعاطي أمس رفض مصر الكامل للعدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة ومنع نفاذ المساعدات الإنسانية والإيوائية والتصعيد الجاري بالضفة الغربية، بالإضافة إلى رفض تهجير الفلسطينيين من أرضهم تحت أي مسمى. جاء ذلك خلال استقبال وزير الخارجية أمس بيتر سيارتو وزير الخارجية والتجارة المجري، حيث تناول الوزيران التطور المتسارع الذي تشهده العلاقات بين البلدين، والترحيب بعقد الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة خلال الفترة من 8 إلى 10 أبريل، وكذا منتدى الأعمال المشترك بمشاركة وزيري التجارة والتعاون الدولي المصريين، وبمشاركة وفد رجال الأعمال المجري ممثلين عن 21 شركة إلى جانب 95 شركة مصرية. كما أكد الوزيران على ضرورة العمل لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين، حيث ثمنا حجم التطور الذي تشهده مشروعات التعاون الثنائي، والتطور في التعاون الاقتصادي على المستوى الصناعي بين الجانبين.

وأعرب الوزيران عن تطلعهما لقيام الشركات المجرية، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، بضخ استثماراتها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والسعي المشترك لتعزيز أوجه التعاون في قطاع السياحة والطيران. من جانب آخر، تبادل الوزيران الرؤى حيال عدد من القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الوضع في قطاع غزة والتصعيد في الضفة الغربية، حيث استعرض الوزير عبدالعاطي الخطة العربية ـ الإسلامية لعملية التعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة مع بقاء الفلسطينيين على أرضهم. وتناول الجهود الرامية لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع وبدء تنفيذ المرحلة الثانية.

أنباء سورية

تركيا تواصل «تقييم» إنشاء قاعدة عسكرية في سورية وتندد بهجمات إسرائيل الاستفزازية

إسطنبول ـ أ.ف.ب: أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن بلاده تجري محادثات على المستوى الفني مع إسرائيل لخفض التوترات بشأن سورية، لكنها لا تتحرك نحو تطبيع العلاقات.

وقال فيدان لقناة «سي ان ان تورك» التلفزيونية «الآن، بينما نقوم بعمليات معينة في سورية، يتعين أن يكون هناك آلية تفادي صدام في مرحلة معينة مع إسرائيل التي تحلق طائراتها في تلك المنطقة، تماما كما نفعل مع الأميركيين والروس».

في السياق، أكدت وزارة الدفاع التركية وجوب أن تتخلى إسرائيل عن سلوكها «التوسعي والاحتلالي» من أجل إرساء الأمن الإقليمي. وشدد المتحدث باسم المكتب الإعلامي لوزارة الدفاع التركية زكي آق تورك، في إحاطة صحافية، على ضرورة أن توقف إسرائيل فورا «هجماتها الاستفزازية» التي تهدف إلى المساس بوحدة أراضي سورية وزعزعة أمنها واستقرارها. ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر في وزارة الدفاع التركية، عقب المؤتمر الصحافي، أن تركيا، تماشيا مع مطالب الحكومة الجديدة في سورية، تق دم دعمها في الحرب ضد جميع التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها «داعش»، وأشارت إلى تواصل عمليات التقييم من أجل إنشاء قاعدة لأغراض تدريبية في سورية. وأوضحت المصادر أن تركيا لديها النية والقدرة والرؤية للقيام بذلك، مضيفة «لتحقيق هذه الغاية، فإن جميع الأنشطة التي تم تنفيذها أو سيتم تنفيذها تجري في نطاق اتفاق تم التوصل إليه بين الدولتين، ووفقا للقانون الدولي ودون استهداف دول ثالثة».

وأعلنت المصادر عن عقد أول اجتماع فني بين تركيا وإسرائيل في أذربيجان أمس الأول بخصوص إنشاء آلية تفادي الصدام «لمنع حصول حوادث غير مرغوب بها في سورية».

ترامب يهدد بالعمل العسكري حال فشلت المفاوضات .. وطهران تعلن 150 إنجازاً نووياً

مسقط تستضيف المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية النووية

عواصم ـ وكالات: يتوجه الموفد الأميركي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى سلطنة عمان لإجراء محادثات حاسمة بشأن البرنامج النووي لطهران، غدا السبت.

وتنعقد المفاوضات في وقت فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على قطاع الطاقة النووية وهدد الرئيس الاميركي دونالد ترامب بأن العمل العسكري ممكن في حال فشلت المفاوضات، بينما أعلنت طهران دخولها المرحلة الثالثة من تطوير برنامجها والانتقال إلى المستوى الصناعي.

وذكرت وزارة الخزانة الأميركية في بيان لها أن المشمولين بالعقوبات الجديدة «يدعمون جهات رئيسية تدير وتشرف على البرنامج النووي الإيراني بما فيها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وشركة تكنولوجيا الطرد المركزي التابعة لها».

وأوضحت أن العقوبات تستهدف «الكيانات التي تشتري أو تصنع تقنيات حيوية منظمة الطاقة الذرية وشركة تكنولوجيا الطرد المركزي الايرانيتين».

ونقل البيان عن وزير الخزانة سكوت بيسنت القول إن «سعي النظام الإيراني المتهور لامتلاك أسلحة نووية لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للولايات المتحدة وللاستقرار الإقليمي والأمن العالمي».

وأكد أن الخزانة الأميركية ستواصل استخدام أدواتها وصلاحياتها لإحباط أي محاولة من جانب إيران للمضي قدما في برنامجها النووي وأجندتها لزعزعة الاستقرار.

كما أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن العمل العسكري ضد إيران «ممكن تماما» في حال فشلت المحادثات في التوصل إلى اتفاق، مشيرا إلى أنه «ليس هناك متسع من الوقت» للتوصل إلى اتفاق.

وفي رد على سؤال بشأن خيار العمل العسكري، قال ترامب للصحافيين «إذا لزم الأمر، تماما». وأضاف «إذا تطلب الأمر تدخلا عسكريا، فسيكون هناك تدخل عسكري. وإسرائيل بطبيعة الحال ستكون مشاركة بقوة في ذلك، وفي مركز القيادة».

في المقابل، أكد مصدر رسمي إيراني لقناة «الجزيرة» أن طهران تتعامل مع التفاوض غير المباشر مع أميركا بشكل جدي وبناء وقاطع، وأعلن ان فريق التفاوض «سيذهب إلى مسقط بصلاحيات كاملة وواسعة»، محذرا من ان «الإصرار على تفكيك وإيقاف برنامج تخصيب اليورانيوم مرفوض تماما». وقبل يومين من انعقاد المحادثات فرضت واشنطن عقوبات على خمس كيانات وشخص واحد في إيران لدعمهم برنامج طهران النووي. وأشار المصدر الإيراني إلى أن مفاوضات مسقط «تجري في ظل استنفار واستعداد غير مسبوقين لقواتنا المسلحة».

من جهته، أعلن نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد اسلامي أمس، «رسميا اننا دخلنا المرحلة الثالثة من التطوير، حيث تجاوزنا المراحل السابقة ووصلنا إلى المستوى الصناعي.»

وأكد في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية «ارنا» أن «قطاع التخصيب يشكل الأساس الرئيسي للصناعة النووية. وعندما ندخل في عملية التخصيب، يجب أن تكون لدينا القدرة على تحويلها إلى وقود. إن هذا التحول هو طريق ضروري وحتمي ينتظرنا».

وأعلن سلامي أنه «خلال الأعوام الثلاثة الماضية، تم تحقيق نحو 150 إنجازا بشكل متواصل».

وساطة إماراتية في عملية تبادل سجناء بين أميركا وروسيا

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن نجاح عملية تبادل سجناء بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، وتم خلالها تبادل مواطن روسي ومواطن أميركي، بحضور ممثلين عن الجهات المعنية من كلا البلدين.

وأعربت الوزارة عن شكرها للحكومتين الأميركية والروسية على ثقتهما بدولة الإمارات العربية المتحدة واختيارهما لأبوظبي كموقع لإتمام عملية التبادل التي تمت بتنسيق بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية.

وقالت الوزارة إن اختيار أبوظبي لإجراء عملية التبادل من قبل البلدين يعكس علاقات الصداقة الوثيقة التي تربطهما بدولة الإمارات، لافتة إلى تطلعها إلى أن تسهم هذه الجهود في دعم مساعي خفض التوتر وتعزيز الحوار والتفاهم بما يحقق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

صورة نشرتها وكالة «سبوتنيك» الروسية لعملية التبادل

وفي إطار العملية، أعلن جهاز الأمن الفدرالي الروسي أنه تم بوساطة إماراتية، إطلاق سراح المواطن الروسي ـ الألماني آرثر بتروف في أبوظبي مقابل الإفراج عن المواطنة الروسية ـ الأميركية كسينيا كارينا، وفق ما نقلت وكالات أنباء روسية.

وقال الأمن الفيدرالي الروسي في بيان نقلته وكالة أنباء ريا نوفوستي «المواطن الروسي آرثر بتروف في طريقه إلى وطنه.. تم تبادل بتروف مع المواطنة الأميركية كسينيا كارينا».

وأعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي أنه تم اليوم الخميس، بوساطة إماراتية، تنفيذ عملية تبادل سجناء مع الولايات المتحدة في مطار أبوظبي.

وجاء في بيان هيئة الأمن الفيدرالي الروسي: «في 10 أبريل الجاري، عاد المواطن الروسي آرتور بتروف إلى وطنه عبر مطار أبوظبي الدولي بوساطة دولة الإمارات العربية.. وكان المواطن الروسي قد احتجز بناء على طلب السلطات الأميركية في عام 2023 في قبرص، وسلم في عام 2024 إلى الولايات المتحدة، حيث اتهم بتروف بانتهاك قانون مراقبة الصادرات وكان يواجه عقوبة بالسجن تصل إلى 20 عاما في الولايات المتحدة».

وأضاف البيان: «تم تبادل بيتروف بالمواطنة الأميركية كسينيا كارينا، التي تحمل الجنسية الروسية أيضا، وحكم عليها بالسجن 12 عاما في روسيا بتهمة الخيانة العظمى وتقديم مساعدة مالية لدولة أجنبية. وفي أبريل 2025، صدر عفو رئاسي عن كارينا». وأعرب الأمن العام عن امتنانه لدولة الإمارات العربية المتحدة على الوساطة والمساعدة في عملية التبادل.

الجيش الإسرائيلي يطرد مئات الجنود المتمردين و«حماس» تتمسك بالسرية حول تركيبتها

فتاتان فلسطينيتان تجهزان الخبز في مخيم البريج للاجئين في وسط قطاع غزة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: بينما يزداد الصدام بين رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته وأجهزة الدولة والقضاء خاصة بعد قرار إقالة رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) رونين بار، قالت هيئة البث الإسرائيلية (كان) أمس إن رئيس الأركان إيال زامير وقائد سلاح الجو تومر بار قررا إقالة المئات من جنود وضباط الاحتياط في سلاح الجو وقعوا على عريضة تطالب بوقف الحرب في غزة وإبرام صفقة لإعادة الأسرى المحتجزين في القطاع.

ووقع نحو 950 من جنود وضباط سلاح الجو الاحتياط والمتقاعدين على عريضة تطالب بإعادة الأسرى الإسرائيليين حتى وإن كان ذلك على حساب وقف الحرب فورا، وفقا لهيئة البث.

وذكرت الهيئة أن نحو 10٪ من الموقعين ما زالوا في الخدمة الفعلية، بينما الباقي هم من العسكريين السابقين أو المتقاعدين.

وشرح الموقعون في العريضة أن الحرب تخدم بالأساس «مصالح سياسية وشخصية، وليس مصالح أمنية، وأن استمرار الحرب لا يخدم أيا من أهدافها المعلنة، وسيتسبب في مقتل أسرى وجنود من الجيش ومدنيين أبرياء، كما سيؤدي إلى إنهاك جنود الاحتياط».

ودعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان صادر عن مكتبه، قرار زامير وبار قائلا إن رفض الخدمة «يظل رفضا حتى وإن جاء بصيغة مبطنة وبأسلوب غير مباشر».

وقال وزير الدفاع يسرائيل كاتس في بيان: «أرفض بشدة رسالة أفراد الاحتياط في سلاح الجو، ومحاولة المس بشرعية الحرب العادلة التي يقودها الجيش في غزة من أجل إعادة الأسرى والقضاء على منظمة حماس الإرهابية القاتلة».

في غضون ذلك، وضعت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» تركيبة جديدة، لكنها أخفت هويات قادتها الجدد لحمايتهم من التعرض للاغتيال، بعدما قتلت إسرائيل عددا من قياديها، وأنهكتها الحرب.

وتواصل الحركة نشاطها العسكري والسياسي، لكنها متكتمة على أسماء كبار قادتها، لاسيما في كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكرية لـ «حماس».

وقال مصدر مقرب من القسام لوكالة فرانس برس: «اسم قائد كتائب عز الدين القسام سيبقى سريا».

وقال عضو في المكتب السياسي في الحركة لفرانس برس: «امتصت حماس الضربات وأعادت صفوفها القيادية ولديها قدرة على الاستمرار».

ويضيف القيادي في حماس أن تعيين أعضاء المكتب السياسي الجدد «يتم من خلال مجلس الشورى، بناء على النظام الأساسي. يتم تعين العضو الذي يلي بعدد الأصوات في آخر انتخابات بديلا للعضو أو المسؤول» الذي قتلته إسرائيل.

ويتابع أن القرارات «تتخذ بأغلبية الأصوات»، لافتا إلى أن هناك اجتماعات للمكتب السياسي حسب الضرورة، وتم إقرار آليات للتواصل والعمل بين المجالس القيادية».

ميدانيا، أعلنت وزارة الصحة في غزة أمس أن 40 فلسطينيا على الأقل قتلوا وأصيب 146 آخرون جراء قصف إسرائيلي استهدف مناطق متفرقة في القطاع خلال 24 ساعة.

وقالت الوزارة في تقريرها الإحصائي اليومي إن جثامين 40 شخصا و146 إصابة وصلت إلى مستشفيات القطاع.